

جعلت محبة المنصر الى ذنوب من لطف فراسه والحق العاربه الاولى نفق ولد وسعت  
لغات لا سيما على كلمة المعص سمية لكل باسم المعص ولان كلام  
المكلمين يبعد عن الاظهرها اذ يحرم النكاح بها اربا واخبر لفظ اللعان  
على لفظ الشهادة والمغضب وان استعملت عليها الكلمات ايضا لان اللعان  
كلمة عربية في قيام الحج من الشهادة والارباب الذين يشهدون بقرعة  
من الغريب وعلته حرمت من الشهادة والارباب الذين يشهدون بقرعة  
وجاء الرجل اتقوا لان لغاته متعمد على لغاتها وايقظ من اسباب التبريم  
وتقول الله تعالى اخر عطف على سابقه المحذور بالاضافة والارباب هم من  
يعترفون بقرعة من شهدوا او تعتبه على ان لا يبرهن عن اى قوله  
من وجعل ان كان من الصادقين وسقط لادب ذر وطم ليعلم ان  
الاتقوا وساق في رواية كريمة الارباب كلاما وما كانت قوله يرمون  
اعم من ان يكون باللفظ اربابا لا بشارة لغتهم قال فان اذ في الاضطر  
اصوله رماها بالزنا في بعض النسخ بكتابه ولا يزرع من الكسبي  
بكتابه اذ اشارة معتمدة بالله او بالرسول او الحقن معروف في  
كلمته بل ينفذ فيمنه باليه او بالرسول او الحقن معروف في  
فد اجاز الاشارة في الامور المعروضة فان العاهر  
عنا غير الاشارة بصلب وهو اى العمل بالاشارة  
يقول بعض اهل العلم اى من غيرهم كى ثور وقال الله  
تعالى فاشارة اليه اى اشارة من مريم الى عيسى ان يجمعهم ولما اشرت  
اليه غضبو وتنجسوا فلو كنت نطق من كتاب حذت ووجد في المهد  
القبور حيا قال فانى عن الله لما استكنت بامر الله لى الناطق  
انطق الله حال اللسان الساكن حتى اعترف بالعبودية وهو ابن اربعين  
ليلة او ابن يوم ردت له ابن ربابية وقال يفتوح شرح في خلد الله  
واخبر بن اى حاتم بن طريف ميمون بن مهران قال لما قالوا لولم  
جئت من قريش الى اهله اى ريت الى عيسى ان كلمة فقالوا ما مرنا  
ان نكتم من هو في المهد زيادة على ما حوت به من ايدى الهية ووجه  
الاستدلال بان مريم كانت نذرت ان لا تنكح نكاحا في حصر  
الاخرى في اشارة من مريم ان لا تنكح نكاحا في حصر  
كلمة اى نكحوا عليها ما اشارت به وقال الفيض اى من جهاد  
المراسى وقال لى النكاح هو الذى ان بن سراج وتفق في الفقه  
بان المشهور بالتفسير انما هو ابن مريم وحيد الالكسبر حاضيه

بانه

بانه بن مريم فيها وحده غير ان حذت في قوله تعالى انك ان لا تكلم الناس  
ثلاثة ايام الا امر اى الاشارة وسقط اغتراب ذر لفظ الا واستثنى  
الوزن وهو ليس من جنس الكلام لانه لما اوس مؤدى الكلام وختم منه  
ما يقرب منه سمي كلاما وهو اشتماء منقطع وقال بعض الناس اى الكسبي  
مناسبة لقوله وهو يقول بعض اهل الحجاز لانه ولا لغات بالاشارة  
الاخرى وغيره اذ اخذت زوجه وهو منزه اى حنقه رحمه الله تعالى  
وهذا نقضه الخراس بقوله سمي زعم الكسبيون ان حنقه ان الطلاق  
ابن وقع بكتابه من المطلق الاشارة منه بيده اذ امر بخوارسه من  
عبدك ام حاتم فان ذلك مقام العارفة وليس بها الطلاق والطلاق  
قوت فان قال اى بعض الناس القذف لا يوجب الا بكتابه قبل له  
كذلك الطلاق لا يجوز لا يقع ولا يزر لا يوجب الا بكتابه وان  
واقفت على وقوعه بغير كتابه لم يثبت شبهة في اللعان ولا يثبت له  
تعتبر الاشارة فيها كانه بطل الطلاق والقذف وكذا العقاب بالاشارة  
وحين في التعريف بين العذف والطلاق بلا دليل يحصر واجابه الحنفية  
بان القذف بالاشارة ليس كالصريح بل فيه شبهة والحدود تدور بها ولا يثبت  
لايه في اللعان من ان ياتي بلفظ الشهادة حتى لو قال اختلف بكتابه  
لا يجوز وان زنه لا يثبت الشهادة وكذا لو كانت اذ كانت من خرس  
لا يثبت فيها الا بوجبه الحد لاضلال انما حنقه لوكنت تتطيق ولا قد  
على اظهر هذا المصنف في اشارة فاقا منه اجمع الشهادة لا يجوز التبريم  
واجابه الحنفية بان المسئلة معروضة فيها اذ كانت الاشارة  
مفترقة اذ ما وافق لا يقى حقه ربيته وكذلك الاصح بلا عن اذ اثير  
اليه وزعم وقال الشعبي عامر بن سراج وقادة بن عمامة السدي  
فما وصله ابن اى حذت اذ قال الاقوي لا امرته انت طالق فاشارة  
بالصحة صانعه تبيخ تطلق منه طلاقا بانما اشارته باصاحبه البلاط  
الضربة الضرب واراد بقوله اذ قال القول باليد فاطلق القول على الاشارة  
او المقتضى قول الناطق انت طالق وان زنه المقتضى بالطلاق كسبر بقوله  
في اول الباب الذي قل هذا وقال ابراهيم الحنفى مما وصله ابن اى حذت  
الاخرى اى كذب الطلاق بيده لونه وقال النكاح اى اذا كانت الطلاق  
سواء كان ناطقا او اخرى ويزاه لزمه فلو كذب ولم يسم او فترى  
فقط فلا وقال سراج حذت اى حذت اى حذت اى حذت الاقوي  
والاخرى ان قال اى ان كذبك معها نكاحا فيما نكحها حذت اى حذت  
عائذ بالله واقعت الاشارة مقام العارفة. وبه قال حسانية بن سعيد